

دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

للمدة (1995-2014)

الباحث : مهند عبد جسام محمد

أ.م.د. عبدالرزاق حمد حسين

جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

أغلب بلدان العالم تنظر إلى الاستثمار على أنه ضرورة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وإداة فعّالة للنهوض باقتصادتها، لذا قامت أغلبه البلدان العربية بتطوير نظامها الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري لديها وإلغاء القيود فيما بينها لاستقطاب الاستثمارات . يهدف البحث إلى بيان أثر الاستثمارات العربية البينية على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية للمدة (1995-2014)، وتوصل البحث إلى أنّ أثر الاستثمارات البينية في البلدان العربية كان ضعيفاً على الناتج المحلي الإجمالي وإنّ أفضل مدة أثرت فيها الاستثمارات البينية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية كان في عام 2005، وقد توصلت النتائج القياسية إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار البيني، والناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية ولكن هذه النتائج كانت تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والتنبؤ للمستقبل، وبعد معالجة المشكلة باستخدام متغير وهمي أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الاستثمار البيني والناتج المحلي الإجمالي وهذا مخالف للمنطق والنظرية الاقتصادية، لذلك استخدم الباحث متغير إبطاء في معالجة مشكلة الارتباط الذاتي وكانت النتائج تشير إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار البيني والناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق، إذ تشير هذه النتائج إلى أنّ زيادة

الاستثمار البيئي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.126) مع ثبات العوامل الأخرى . وأوصت الدراسة بضرورة توافر الإرادة السياسية لدى معظم البلدان العربية في إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي، والعمل على رفع معدلات الادخار والاستثمار المحلي والبيئي، وضرورة تنويع مصادر الإيرادات الأخرى غير النفطية، كما ينبغي على صانعي السياسات الاقتصادية العربية متابعة مؤشرات الاستثمار الدولية والإفادة منها، وتطوير البنى التحتية لتكون ملائمة للمستثمر على إقامة مشاريع تستند على أسس ومرتكزات اقتصادية سليمة، وبالتالي زيادة فرص نجاح المشاريع الاستثمارية واستمرارها .

الكلمات الافتتاحية: الاستثمارات العربية البينية ، تنمية اقتصادية

The role of inter-Arab investments in promoting economic development in the Arab countries for the period (1995_2014)

Prof. Dr. Abdul Razak Hamad Hussein, Muhannad Abed Jassam
Mohammed

Abstract:

Most countries of the world look at investment as a necessity for economic growth, and sensitive, effective element for the advancement of their economies, so most of these countries have developed their investment and improve the business environment, investment climate and remove its restrictions among themselves to attract investment.

The research aims to demonstrate the impact of inter-Arab investments on economic development in the Arab countries for the period (1995-2014), the research found that the impact of inter-Arab investments on GDP was weak ,and the best period has affected the GDP in Arab countries was in 2005, and the results the result of the econometric study found a positive relationship between the two-way investment, and GDP in the Arab countries, but these results have been suffering from autocorrelation problem , therefore cannot be Cannot be adopted in planning and forecasting for the future.

After addressing the problem by using a fictitious variable the results showed an inverse relationship between the two-way investment and GDP, and this is incompatible with economic logic of economic theory, so researcher use a variable slow in addressing the autocorrelation problem and the results indicate that there is a direct correlation between investment and GDP , this is consistent with the economic logic, The results indicate that increased with inter- investment by one unit leads to increased GDP (1. 126) with the stability of other factors.

The study recommended the need for the political will of most of the Arab countries in the Establishment of a cooperative Arab economic cooperative , and work to raise the savings and domestic investment and interconnection rates, besides the need to diversify the non-oil revenue sources, and follow-up and utilization of international investment indicators , the development of infrastructure to be suitable for the investor to establish projects based on strong economic fundamentals, and thus increase the chances of success and continuation of investment projects.

المقدمة :

لقد بدأ الاهتمام المشترك للبلدان العربية بتنمية الاستثمارات العربية البينية منذ فترة السبعينات، إذ تم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام 1975 والتي تهدف إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال عبر البلدان العربية، وكذلك ممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان ولاسيما تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في البلدان العربية، وإنّ البلدان العربية تواجه تحديات تنموية كبيرة تعيق نهوضها نحو النمو لذلك عليها رفع وتائر التنمية وتسريع معدلات النمو وتنويع الاقتصاد وذلك عبر تشجيع الاستثمار سواء كان محلياً أو أجنبياً عاماً أم خاصاً، لذا قامت أغلب البلدان العربية بتطوير نظامها الاستثماري وتحسين بيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمارات، وتحسين المناخ الاستثماري العربي وإلغاء القيود فيما بينها و على الرغم من محاولات البلدان النامية من تحسين مناخها الاستثماري و محاولتها الإصلاح فإنّ احتدام المنافسة بين البلدان النامية يجعل البلدان العربية قليلة الاستقطاب للاستثمارات لأنّ المنطقة ذات مخاطر مرتفعة بنظر المستثمرين الأجانب فضلاً عن عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم في البلدان العربية وتواضع المشروعات الاستثمارية، لذلك يتطلب الأمر جذب هذه الأموال إلى البلدان العربية، فكلما كان

المناخ الاستثماري أفضل كلما كان أثر الاستثمارات الخارجية ومنها العربية على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى .

- **مشكله البحث :** تتمثل مشكله البحث في عدم توفر الموارد الماليه اللازمة لتمويل عمليه التنمية الاقتصادية في عدد من البلدان العربية وفي الوقت نفسه توجد فوائض ماليه عربية متجه إلى الأسواق الدولية والبلدان الأجنبية تبحث عن مجالات استثماريه مؤمنه فضلا عن كونها وسيله لتحقيق التطور الاقتصادي مما يضطرها إلى اللجوء إلى موارد أجنبيه لسد الفجوة التي تركتها الموارد المحلية ومنها الاستثمارات العربية البينية .
- **فرضيه البحث :** يقوم البحث على فرضيه مفادها أنّ الاستثمارات العربية مازالت نسبتها ضعيفة وغير كافيه لسد فجوه الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل عمليه التنمية الاقتصادية ، علماً أنّ هذا المستوى يمكن رفعه بالإفادة من وفرة الأموال المهاجرة .
- **أهمية البحث :** يعد الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية المستهدفة وزيادة فرص التوظيف، ورفع مستوى المعيشة.
- **هدف البحث :** يهدف البحث إلى بيان تأثير الاستثمارات العربية البينية على التنمية الاقتصادية من خلال أخذ مؤشرات الاستثمار في البلدان العربية.
- **منهجه البحث :** يعتمد البحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي العام والمنهج التطبيقي من خلال دراسة البلدان العربية وصولاً إلى إعداد نموذج لبيان أثر الاستثمارات العربية البينية في التنمية الاقتصادية بالاعتماد مجموعه من المتغيرات المناسبة لهذا الغرض ومن ثم التعرف على النتائج التي توصل إليها .
- **هيكليه الدراسة :** قسم البحث إلى ثلاثة مباحث وكالتالي :
- **المبحث الأول :** الإطار النظري للاستثمار .
- **المبحث الثاني :** أثر الاستثمارات البينية على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية .

- **المبحث الثالث :** أثر الاستثمارات البنينة في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية (دراسة قياسية) .

المبحث الأول : الإطار النظري للاستثمار

لقد أصبحت أغلب البلدان من دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وضرورة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وإدارة فعالة للنهوض بالاقتصاد، لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أن إدارة الاستثمار وتوجيهه هو المفتاح الأساسي والوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية.

يعد الاستثمار بشكل عام سبباً في تقدم المجتمعات ورفيها ومن أهم آليات التنمية ووسيلتها لتحقيق النمو الاقتصادي في جميع البلدان على اختلاف أنظمتها الاقتصادية، مما دعا العديد من البلدان إلى اعتماد برامج وسياسات اقتصادية لتشجيع الاستثمار ولاسيما الاستثمار المحلي وأخذت هذه البلدان تشجع قطاعها الخاص في المساهمة في النمو الاقتصادي فضلا عن الأنفتاح على رأس المال الأجنبي لسد الفجوة في القدرات والإمكانات الفنية والإدارة الناجمة عن القطاع الخاص الوطني لاسيما في بلداننا العربية.

أولاً : مفهوم الاستثمار : الاستثمار في اللغة هو مصدر استثمر يستثمر وهو الطلب بمعنى طلب الاستثمار وأصله من النمر ويقال : نَمَرَ (بفتح الميم) نَمَرَ الشجر أي ظَهَرَ ثَمْرُهُ أي خَرَجَ من الشجرة وزادت على أصلها فهو حملها ونَتَاجَها الذي خَرَجَ منها وزاد عليها وانفصل منها ولم ينقصها، وأثمر الشيء أي أتى نتجة وأثمر ماله (بضم اللام) أي كثر، ويقال استثمر المال وَثَمَّرَهُ (بتشديد الميم) أي استخدامه في الإنتاج، وكما يراد به الزيادة والنماء، وهذا قد يكون بواسطة التجارة أو بواسطة الزراعة أو بواسطة الصناعة أو بغير ذلك، وتفيد المراجع اللغوية بأن (الاستثمار) يشير إلى استخدام المال وتشغيله أي توظيفه أو تقييده أو تثميره، وتثمير المال هو تكثيره ونموه على مر الزمن (علوان، 2009 : 29) .

إن مفهوم الاستثمار اتخذ اتجاهات عدة، اختلفت باختلاف وجهات النظر حول ماهية الاستثمار وباختلاف الطريقة التي ينظر من خلالها الفرد أو المؤسسة إلى رأسماله وتعظيمه .

يعرف الاستثمار بأنه التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح من خلال التخلي عن الأموال الآن وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل، ومعناه أنّ المستثمر يضحي بالاستهلاك الحالي لأجل الحصول على استهلاك أكثر في المستقبل، وهذه التضحية بالاستهلاك أو الثروة الحالية هي عملية مقايضه ، تحدث عبر الزمن، يقوم بها الأفراد والمشروعات أملاً في عوائد مستقبلية (السعودي، 1999 : 21) .

ثانياً : الاستثمارات العربية البينية : يتمثل هذا النوع من الاستثمارات بالتدفقات الفعلية لرؤوس الأموال (الخاصة، الحكومية) التي تجتاز الحدود وتعتبر مابين البلدان العربية للتوظيف والمساهمة في إقامة مشاريع استثمارية، تكون مملوكة لفرد واحد أو مجموعة من الأفراد أو مقامة كمشروع مشترك على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، وأصحابها مواطنون عربياً أو مؤسسات عربية من خارج البلدان المضيفة (الزبيدي، 2005 : 79) .

ويعد الاستثمار البيني ضمن أقاليم العالم عنصراً مكملاً للاستثمار الأجنبي، فالمستثمرون الأجانب يهتمون بمعرفة دور المستثمرين العرب ليطمأنوا ويكونوا على يقين ويتجاوزوا المخاطر، وهل يستثمرون في بلادهم العربية ؟ قبل أن يقرروا المبادرة في الاستثمار في هذه البلدان، ولأنّ البلدان العربية تواجه موقفاً خطيراً متمثلاً في سعي الدول الكبيرة على تقسيمها وزعزعة الأمن والاستقرار وزيادة التبعية وارهاقها بالديون وغيرها يحتم عليها تبني سياسات جماعية منسقة وأنماطاً مشتركة من التعاون دفاعاً عن مصالحها، إذ إنّ تعاملها بشكل منفرد من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والخسائر التي تتكبدها، مما سبق يتضح أهمية الاستثمارات العربية البينية، إذ تساهم في تقوية اواصر العلاقات بين البلدان العربية بما يكفل مواجهه التحديات الراهنة، ونقل الاقتصاد العربي من حالة التجزئة والتبعية إلى حالة التكامل والتقدم والتطور (العدل، 2003 : 8).

تعرف الاستثمارات العربية البينية بأنها : تدفقات رؤوس الأموال العربية إلى البلدان العربية أو هي التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنين عرب طبيعيين أو مؤسسات عربية معنوية من خارج البلدان العربية المضيفة، والتي توظف في مشاريع استثمارية عامة أو خاصة أو مختلطة تدار على أسس تجارية (قويدري وفرحي، 2004 : 5) .

وتتميز الاستثمارات العربية البينية عن غيرها من مصادر التمويل الخارجي الأخرى في الآتي :
(شكري ، 2009 : 8-9)

أ- أنّها غير منشأة للمديونية، وعدم استخدام الأرباح المتولدة عنها في رفع معدل التراكم الرأسمالي المحلي في القطاعات الأخرى .

ب- انعدام الاشتراطية التي لازمت المساعدات الرسمية والتي قد تكون غير ملائمة مع نمط التنمية الاقتصادية المستهدف .

ج- الأعباء التي تفرضها إعادة تحويل الأرباح على ميزان العمليات الخارجية .

وللاستثمارات العربية البينية أهمية كبيرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية (لوعيل، 2015 : 131) :

1. تخفيف اعباء التنمية العربية : ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية إلى ما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبء الإمتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على بلدان العجز العربية، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من بلدان الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لبلدان العجز العربية هذا فضلا عن أنّ انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في اقتصادات البلدان المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها.
2. تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي : لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للبلدان النامية بقاراتها الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجال العلاقات التجارية.

المبحث الثاني : أثر الاستثمارات العربية البينية في التنمية الاقتصادية

سيتم استعراض بعض اهم الأوضاع والتي لها الأثر الكبير على مناخ الاستثمار كالأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية، كما سيتم تحليل أثر الاستثمارات العربية البينية في البلدان العربية .

أولاً : واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي

1. **الأوضاع السياسية :** يعد الاستقرار السياسي عنصراً هاماً من عناصر جذب الاستثمارات وتشجيعها، إذ يجب توفير الأمن والاستقرار ونشر الطمأنينة بين أفراد المجتمع وتهيئة الرأي العام للتعامل مع المستثمر، ومن خلال الواقع السياسي العام يلاحظ أنّ بعض البلدان العربية تنعم بالاستقرار السياسي مما يعتبر دعامة قوية لجذب الاستثمارات وتشجيعها، وبلدان عربية أخرى مازالت تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي مما يؤثر على مناخ الاستثمار ويؤدي إلى خروج الكفاءات وهروب رؤوس الأموال (المجذوب، 2000 : 124) .

إنّ تطور المؤشر المركب للمخاطر القطرية يوضح تحسن بعض البلدان العربية وتراجع بلدان أخرى، ففي الإمارات والكويت وعمان والسعودية وليبيا وقطر تحسن ملحوظ بتقدم السنوات واستقرار متواصل إذ صنفت بأنها بلدان ذات درجة مخاطر منخفضة جداً لعام 2010، أمّا البحرين فكانت تتفاوت بين البلدان ذات المخاطر المنخفضة والمنخفضة جداً، بينما الجزائر وتونس والمغرب فكانت فيهم درجة المخاطر منخفضة، أمّا الأردن فكانت تتباين بين المعتدلة والمنخفضة المخاطر، وكذلك سوريا بسبب أوضاعها في الوقت الراهن ازدادت درجة المخاطر لتكون مرتفعة جداً، وأمّا مصر واليمن فبقين يحافظن على مكانتهن فكان تصنيف مخاطرها بكل السنوات معتدلة ولكن بعد الأوضاع التي جرت أخيراً أي الحراك الشعبي والثورة، وتغيير النظام في مصر، والصراعات الداخلية والتدخل الدولي لحلّ نزاعات اليمن كلها اسباب تجعل المخاطر تزداد إلى أن يحدث الاستقرار السياسي لتلك البلدان ، وفي عام 2014 تغير لمكانة عدة بلدان في المؤشر وأولها ليبيا التي امتازت بدرجة مخاطر منخفضة جداً في عام 2010 شهدت أحداثاً غير مسبوقه في عام 2011 إذ وصلت إلى حد التدخل العسكري، وبالتالي اعتبرت بلدان ذات درجة مخاطر مرتفعة، وهذه الحالة شهدتها بعض البلدان العربية ولكن بدرجات متفاوتة كمصر نتيجة اندلاع الثورة وفلسطين واستمرار الصراع مع الإحتلال الصهيوني، وأنت السعودية في درجة البلدان ذات المخاطر المعتدلة بعدما كانت الأقل خطوره وذلك بسبب الإرهاب ولمجاورتها اليمن التي شهدت صراعات داخلية وخارجية، وهناك عدد من البلدان معتدلة المخاطر كالبحرين ولبنان والأردن وتونس ولكن بسبب ازدياد المهاجرين واللاجئين العراقيين السوريين أصبحت هذه البلدان درجة المخاطر فيها مرتفعة، واحتل كل من العراق وسوريا والصومال المرتبة الأخيرة كبلدان ذات مخاطر مرتفعة جداً، وبلدان أخرى حافظت على مكانتها وهي (قطر، الإمارات، الكويت، عمان) بمخاطر

منخفضة جداً، و(المغرب، الجزائر) بمخاطر منخفضة، و(اليمن، لبنان) ذات مخاطر معتدلة، وأخيراً (السودان) بدرجة مخاطر مرتفعة كما في الجدول التالي .

جدول (1) : تطور المؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة من (1990-2014)

السنوات	بلدان ذات درجة مخاطر منخفضة جداً	بلدان ذات درجة مخاطر منخفضة	بلدان ذات درجة مخاطر معتدلة	بلدان ذات درجة مخاطر مرتفعة	بلدان ذات درجة مخاطر مرتفعة جداً
1990 2001	لا توجد	عمان	تونس،اليمن،سوريا،الامارات، الاردن، قطر السعودية، ليبيا، البحرين الكويت، المغرب	مصر، لبنان	موريتانيا، السودان
2002	الامارات، الكويت البحرين	عمان، قطر، ليبيا السعودية، تونس، الاردن، المغرب	مصر، سوريا اليمن	لا توجد	العراق، السودان لبنان، الصومال
2003	الامارات، الكويت، عمان	البحرين، ليبيا، قطر المغرب، تونس السعودية، سوريا	مصر، اليمن	لبنان، السودان	العراق، الصومال
2004	الامارات، الكويت، عمان السعودية	المغرب،قطر، تونس سوريا، ليبيا، البحرين	مصر، اليمن، سوريا	لبنان، السودان	العراق، الصومال
2005	الامارات، الكويت، ليبيا عمان، السعودية البحرين	المغرب، قطر، تونس الاردن	مصر، اليمن، سوريا	لبنان، السودان	العراق، الصومال
2006	الامارات، الكويت، عمان السعودية، البحرين، ليبيا	المغرب، قطر، تونس الاردن	مصر، اليمن، سوريا	لبنان، السودان	العراق، الصومال
2010	الامارات، الكويت، قطر عمان، السعودية، ليبيا	المغرب، الجزائر، تونس، البحرين	مصر،اليمن،الاردن، سوريا لبنان	العراق، السودان	الصومال
2014	قطر، الامارات الكويت، عمان	المغرب، السعودية الجزائر	الاردن، البحرين، لبنان، تونس اليمن	السودان، مصر فلسطين، ليبيا	سوريا، الصومال العراق

المصدر من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- الموقع البريطاني (AON)، 2014، خريطة الأخطار السياسية والأمنية المتعلقة بالارهاب، لندن :

<http://www.winvest.com>

2. الأوضاع الاقتصادية : تتسم البلدان العربية ببعض الخصائص المشتركة، إذ يعاني الاقتصاد العربي من ضعف القاعدة الإنتاجية والهياكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر أو مصدرين للدخل، وتفاقم المديونية الخارجية والفجوة التقنية، والفقر والبطالة والتبعية الاقتصادية والمالية،

وغياب التصور الشمولي والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلدان العربية.. الخ، إذ يهيمن قطاع السلع الأولية منذ عقود على الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي العربي ولاسيما قطاع الصناعات الاستخراجية الذي يساهم بنسبة (39.6%) نتيجة لتزايد أسعار النفط، إذ يشكل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد العربي، 2014 : 27) .

أمّا قطاع الصناعات التحويلية فعلى الرغم من أهميتها في التنمية وتوفير فرص العمل، إلا أنّ أعلى نسبة له (11%) عام 1999 وذلك لما بذلته البلدان العربية من جهود لإقامة المشاريع ودعم الصناعات الأساسية، إلا أنّ أداء هذا القطاع بدأ ينخفض تدريجياً ولا يزال دون مستوى الطموح وذلك لصغر حجم المنشأة الصناعية بسبب ضئالة رؤوس الأموال المستثمرة، وصغر حجم الأسواق العربية وتنافس الصناعات فيما بينها.. إلخ، والأمْر كذلك فيما يتصل بمساهمة قطاع الزراعة في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لتكن نسبته (13%) عام 1995 هي الأعلى وذلك لزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتحسن الإنتاجية وزيادة المساحات الزراعية والمراعي، واستخدام الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة.. إلخ (صندوق النقد العربي، 2003 : 28) ليبدأ بالانخفاض تدريجياً فبالرغم من مساهمته في توفير عدد كبير من فرص العمل ولكن ليس بالمستوى المطلوب لأهمية القطاع الزراعي الكبيرة خاصة في توفيره الغذاء وسد الحاجة المعيشية، وأمّا القطاعات الإنتاجية الأخرى فقد انخفضت وعادت مرة أخرى في عام 2013 بنسبة (8%) وكذلك القطاعات الخدمية بعد أن سجلت أعلى قيمة لها بنسبة (49%) عام 1999 انخفضت بسبب الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وسجلت عام 2013 نسبة (40%) نتيجة للانتفاضات العربية التي خرجت ضد الفقر والجهل وانتشار الأمراض فزادت اهتمام حكّام البلدان المنتفضة في الصحة والتعليم وغيرها ليلحظ تحسّنها تدريجياً، وهذا ما نأمل لجميع القطاعات لتحقيق أعلى ناتج قومي محلي إجمالي (عبد القادر، 2003 : 95-96) .

3. **الأوضاع الإدارية** : مازالت بعض البلدان العربية تعاني من مشاكل إدارية عديدة تتمثل في البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات أي انعدام التطوير والتحديث في الأجهزة الإدارية وعدم تطوير أنظمة المعلومات وعدم دقة البيانات، كما هناك قلة في القيادات الإدارية ذات المهارة اللازمة في إدارة المشاريع الاستثمارية ونقص الخبرات والكوادر الفنية

المتخصصة وفقدان الموارد البشرية نتيجة الحروب المتتالية، فضلا عن تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في معظم البلدان العربية مما يؤثر سلباً على العمل، وضعف الإمكانيات المادية والفقر وانحرافات سلوكية لدى بعض البلدان متمثلة بالرشوة والاختلاس، وعدم توفر فرص استثمارية جاهزة وخرائط استثمارية معدة على أسس علمية ونقص معظم المشاريع لدراسات الجدوى الاقتصادية (سالم، 2012 : 9) .

4. **الأوضاع القانونية والتشريعية** : إنَّ الأوضاع القانونية والتشريعية السائدة في غالبية البلدان العربية تتمثل بعدم استقرار القوانين وتغيرها المفاجئ الذي قد يضر المستثمر، كما إنَّ تضارب بعض البنود في قوانين بعض البلدان العربية، أي غياب عنصر التفصيل والتدقيق فيها، والاعتماد على الاجتهادات في التفسير يؤدي إلى زعزعة الثقة لدى المستثمر، وغياب بعض التشريعات المهمة كمنح حق مفاوضة المستثمر الأجنبي بشأن المزايا في حالة الاستثمارات الضخمة ذات العائد الإيجابي (مؤسسة ضمان الاستثمار، 2015 : 3-17) .

ثانياً : أثر الاستثمارات العربية البينية في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية :

1. **المدة الأولى (1995-2004)** : بلغت الاستثمارات البينية في البلدان العربية في عام 1995 (1430.1) مليون دولار، وارتفعت في عام 2004 إلى (5957.7) مليون دولار وكانت أعلى قيمة له خلال هذه المدة بسبب التحسن الإداري واستخدام سياسات ترويج الاستثمار والتي يتم تطبيقها في بلدان عدة، واستكمال برامج الخصخصة، كما كان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دور كبير في تخفيض التعريفات الكمركية للبضائع العربية بنسبة (60%) عن المعدل المطبق خلال عام 1997 وهي السنة الأولى لتأسيس الاتفاقية (بوخاري، 2010 : 74-75) فضلا عن اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في البلدان العربية الناجمة عن تطوير وتحديث اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين البلدان المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني البلدان العربية الأخرى والمقرر بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (72/د/138) بتاريخ 2000/12/6، إذ حررت باللغة العربية في القاهرة وجمعت الـ(10) دول الاعضاء ، وقد بلغ النمو المركب له خلال هذه المدة (14.26%) ، أمَّا الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ في عام 1995 (520050) مليون دولار، وازداد في عام 2004 إذ بلغ (959479) مليون دولار، وقد بلغ معدل النمو المركب له خلال

هذه المدة (6.12%)، ويلاحظ أنَّ زيادة الاستثمارات البنينية العربية أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة (الموقع البريطاني AON، 1:2014).

2. **المدة الثانية (2005-2014)** : بلغت الاستثمارات البنينية في البلدان العربية في عام 2005 أعلى قيمة في تاريخ الاستثمارات العربية البنينية وهي (38006.8) مليون دولار إذ تميزت بزيادة حجم الاستثمارات البنينية وبشكل ملحوظ لأسباب عدة أهمها توافر السيولة بسبب النمو في الإيرادات المرتبطة بالقطاع النفطي الذي أدى إلى تراكم ثروات نقدية، واستخدام سياسات ترويج الاستثمار والخصخصة، وإنشاء المدن الصناعية المتكاملة، وانخفضت في عام 2014 إلى (2005.6) مليون دولار، سبب الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي امتدت آثارها، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان العربية المستمر واندلاع الثورات العربية وظهرت آثارها على حجم الاستثمارات العربية بينية لتسجل مقدار الانخفاض بنسبة 73,3% من 2011 إلى عام 2012 وهي نسبة انخفاض كبيرة جداً، وتحديات أخرى ومنها تنمويه كتفاقم مشكلة البطالة وتزايد السكان.. إلخ (المؤسسة العربية، 2013 : 26)، وقد بلغ النمو المركب له خلال هذه المدة (-) 29.41%)، أمَّا الناتج المحلي الإجمالي في فقد بلغ في عام 2005 (1179756) مليون دولار، وازداد في عام 2014 إذ بلغ (2845788) مليون دولار، وقد بلغ النمو المركب له خلال هذه المدة (8.80%)، ويلاحظ أنَّ انخفاض مستوى الاستثمارات البنينية أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على عدم وجود علاقة بين الاستثمارات البنينية العربية والناتج المحلي الإجمالي، ومما سبق يتضح أنَّ المدة الثانية هي أفضل مدة إذ بلغ معدل النمو المركب فيها (8.80%)، انظر جدول (2) .

يتضح من خلال البيانات إنَّ أثر الاستثمارات البنينية في البلدان العربية على الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة إلا أنَّ أعلى مستوى لها كان في عام 2005 وأدنى مستوى لها كان في عام 1995 وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية كان يتزايد من بداية مدة الدراسة حتى نهايتها وهذا يدل على أنَّ هناك متغيرات أخرى كانت تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي مثل الاستثمارات الأجنبية والمحلية وارتفاع أسعار النفط وكذلك مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة له .

جدول (2) : الاستثمار البيئي في البلدان العربية والنتائج المحلي الإجمالي
للمدة (1995-2014) (مليون دولار)

السنة	الاستثمار البيئي العربي	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب	النتائج المحلي الإجمالي**	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
1995	1430.1	-	6.12	520050	-	14.26
1996	2093.5	46.39		574467	10.46	
1997	1598.6	-23.64		609295	6.06	
1998	2314.2	44.76		587646	-3.55	
1999	2138.4	-7.60		640059	8.92	
2000	1817.4	-15.01		730783	14.17	
2001	2646.9	45.64		719113	-1.60	
2002	2912.3	10.03		724855	0.80	
2003	3834.6	31.67		818121	12.87	
2004	5957.7	55.37		959479	17.28	
2005	38006.8	537.94	8.80	1179756	22.96	-29.42
2006	16504	-56.58		1398632	18.55	
2007	14040	-14.93		1638681	17.16	
2008	35940.3	155.99		2077554	26.78	
2009	19247.6	-46.45		1795604	-13.57	
2010	12575	-34.67		2099996	16.95	
2011	6816	-45.80		2493428	18.73	
2012	3400	-50.12		2754000	10.45	
2013	3563	4.79		2827557	2.67	
2014	2005.6	-43.71		2845788	0.64	

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على :

**البنك الدولي ، بيانات منشورة ، <http://data.albankaldawli.org>

المبحث الثالث : أثر الاستثمار البيئي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية (دراسة قياسية)

أولاً : مرحلة توصيف النموذج : في هذه المرحلة يتطلب تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تدخل في النموذج القياسي، وتعد هذه المرحلة الأهم والأدق في عملية بناء النموذج والمتغير المستقل الذي تم إدخاله في نموذج الدراسة، وصياغة نموذج إندثار خطي ولاخطي ليعبر عن أثر المتغير المستقل وعلاقته في المتغير التابع خلال المدة الزمنية (1995-2014) كآلاتي :

1- المتغير التابع : الناتج المحلي الإجمالي (y): ويقصد به معيار يقيس أو يرصد مجموع قيمة السلع والخدمات المختلفة المقدمة الخاصة والعامة خلال فترة زمنية معينة .

2- المتغير المستقل : الاستثمارات البيئية (x): ويقصد بها تدفقات رؤوس الأموال العربية إلى البلدان العربية أو هي التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنين عرب طبيعيين أو مؤسسات عربية معنوية من خارج البلدان العربية المضيفة .

ثانياً : عينة الدراسة : وتتكون من سلسلة زمنية للمدة (1995 - 2014) كما في الجدول الآتي:

جدول (3) الاستثمارات البيئية والناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية (مليون دولار)

المتغير الإبطاء	المتغير الوهمي	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات البيئية العربية	السنة
	.00	520050	1430.1	1995
60159.25	.00	574467	2093.5	1996
67629.72	.00	609295	1598.6	1997
78436.58	.00	587646	2314.2	1998
84828.81	.00	640059	2138.4	1999
90710.70	.00	730783	1817.4	2000
99838.54	.00	719113	2646.9	2001
97632.01	.00	724855	2912.3	2002
87850.68	.00	818121	3834.6	2003
82924.50	.00	959479	5957.7	2004

78845.19	1.00	1179756	38006.8	2005
89685.72	1.00	1398632	16504	2006
107484.03	1.00	1638681	14040	2007
130478.96	1.00	2077554	35940.3	2008
162818.18	1.00	1795604	19247.6	2009
188982.37	1.00	2099996	12575	2010
218888.32	1.00	2493428	6816	2011
236001.86	1.00	2754000	3400	2012
262824.26	1.00	2827557	3563	2013
271972.82	1.00	2845788	2005.6	2014

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- *البنك الدولي ، بيانات منشورة ، <http://data.albankaldawli.org> .

ثالثاً : الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي : يستخدم الإحصاء الوصفي لغرض وصف البيانات التي يتم جمعها من مختلف ميادين العلم، وذلك بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها، ويعد التحليل الوصفي من الأساليب المهمة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وفيما يلي يقدم الباحث عملية استعراض وصفية لمتغيرات الدراسة .

جدول (4) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

البلد	المتغير	عدد المشاهدات	اقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البلدان العربية	Y: الناتج المحلي الإجمالي (%)	20	520050	2845788	1399743.2	845625.1917
	X: الاستثمار البيئي (%)	20	1430.1	38006.8	8942.1	10996.98320

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (spss) .

رابعاً : نتائج الدراسة القياسية : بتطور العلوم الكمية وعلى الأخص الرياضيات والإحصاء أصبح بالإمكان تمثيل العلاقة وقياسها بين المتغيرات الاقتصادية، باستخدام الصيغ المناسبة، إذ تعد العلاقات الخطية بين الظواهر الاقتصادية علاقات شائعة الاستخدام، إلا أن بعض الباحثين يخطئون عندما يلجأون إلى سهولة التقدير والقفز إلى فوق العلاقات غير الخطية إلى الخطية، وذلك لكثرة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات التي لا تأخذ طابعاً خطياً ويخطأ الباحث عند اتخاذها، فينتج عنه أخطاء جسيمة في التقدير ودرجة المعنوية وإن توقعاته سوف تكون منحازة أما إلى الأعلى أو إلى الأسفل (السيفو وآخرون، 2006 : 329) .

1. تقدير معادلة انحدار الاستثمار البيئي في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية : قدرت أربع معادلات إنحدار وكانت النتائج كما في الجدول التالي :

جدول (5) نتائج تقدير معادلة إنحدار الاستثمار البيئي في البلدان العربية في الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (SPSS) .

لغرض اختيار المعادله الأفضل التي تمثل العلاقة بين الاستثمار البيئي والناتج المحلي الإجمالي، من الجدول أعلاه يلاحظ أن جميع المعادلات إشارتها موجبه أي إنَّ الاستثمار البيئي يرتبط بعلاقه طرديه مع الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق، ويلاحظ أن جميع المعادلات غير معنويه وفاشله في الاختبارات الاحصائيه والقياسيه ماعدا النموذج اللوغارتمي التام،

النماذج والمعادلات المقدره	t Sig		F Sig	R ²	D.W
	A	B			
الخطي $Y = 1251009.107 + 16.633 X$	0.000	360.0	0.360	0.047	0.83
اللوغاريتمي التام $LnY = 11.496 + 0.291 lnX$	0.000	0.025	0.025	0.250	0.140
النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن $Y = -968021.392 + 27798.531 lnX$	0.053	0.134	0.134	0.120	0.102
النصف لوغاريتمي للطرف الأيسر $LnY = 13.802 + 1.925 X$	0.000	0.136	0.136	0.119	0.139

كما ويلاحظ أنَّ جميع المعادلات تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والتنبؤ للمستقبل، ومما سبق يتضح أنَّ جميع المعادلات المقدره تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، لذا استخدم الباحث لحل المشكلة متغير وهمي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في عام 2005 وآثار الحرب على العراق وما تلاها من ثورات الربيع العربي التي جعلت الفوارق كبيرة، وأن حل مشكلة الارتباط الذاتي بإضافة متغير وهمي (0-1) لارتفاع أسعار النفط :-

2. تقدير معادلة إنحدار الاستثمار البيئي في البلدان العربية في الناتج المحلي الإجمالي بعد

إضافة المتغير الوهمي : قدرت أربع معادلات إنحدار وكانت النتائج كما في الجدول التالي :

جدول (6) نتائج تقدير معادلة إنحدار الاستثمار البيئي في البلدان العربية في الناتج المحلي الإجمالي

النماذج والمعادلات المقدره	t Sig		F Sig	R ²	D.W	Park test
	A	B				
الخطي $Y = 778508.413 - 33.698 X$	0.000	0.01	0.000	0.871	1.616	لا توجد مشكلة
اللوغاريتمي التام $LnY = 14.650 - 0.157 \ln X$	0.000	0.037	0.000	0.876	1.179	لا توجد مشكلة
النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن $Y = 3796077.156 - 398366.307 \ln X$	0.000	0.001	0.000	0.872	1.364	توجد مشكلة
النصف لوغاريتمي للطرف الأيسر $LnY = 13.470 - 1.615 X$	0.000	0.009	0.000	0.893	1.314	لا توجد مشكلة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

لغرض اختيار المعادلة الأفضل التي تمثل العلاقة بين الاستثمار البيئي والناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، من الجدول أعلاه يلاحظ أنَّ جميع المعادلات أشارتها سالبة أي إنَّ الاستثمار البيئي يرتبط بعلاقه عكسيه مع الناتج المحلي الإجمالي وهذا لا يتفق مع المنطق والنظريه الاقتصادية، ويلاحظ أنَّ جميع المعادلات ذات معنويه وناجحه بحسب اختبار (t) و (f)، لذا تم اختيار نموذج المعادلة الخطية، أمَّا القوة التفسيرية للعلاقه (R²) فهي (0.87) إذ إنَّ التغيرات في الاستثمارات البيئيه تفسر (87%) من التغيرات الحاصله في الناتج المحلي الإجمالي و(13%) عوامل أُخرى غير داخله في النموذج، وأظهرت النتائج أنَّ قيمة (f) معنويه إذ كانت قيمتها

(0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنّ النموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين الاستثمار البيئي والنتائج المحلي يتجلى بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل، أمّا اختبار (durbin Watson) فإن قيمته كانت (1.616) وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وقد نجح النموذج في اختبار بارك (park test) أي إنّ النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وفي مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد بلغ معامل الإنحدار ($B = -33.7$) وهذا يعني أنّ زيادة الاستثمار البيئي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (33.7) مع ثبات العوامل الأخرى، مما سبق يلاحظ أنّه على الرغم من معالجة مشكلة الارتباط الذاتي في أغلب المعادلات المقدرّة، ونجاحها باختبار بارك، إلا أنّ جميع المعادلات المقدرّة إشارتها سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين الاستثمار البيئي والنتائج المحلي الإجمالي وهذا مخالف وغير منطقي ولا يتفق مع النظرية الاقتصادية ولتحقيق ذلك استخدم الباحث متغير

إبطاء (Lagged variable) والتي تعني التضحية بمشاهدة واحدة من أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي (موقع Issuu، 2016: 1)

3. تقدير معادلة إنحدار الاستثمارات العربية البيئية في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان

العربية باستخدام متغير إبطاء : قدرت أربع معادلات إنحدار وكانت النتائج كما في يأتي:

لغرض اختيار المعادلة الأفضل التي تمثل العلاقة بين الاستثمار البيئي والنتائج المحلي الإجمالي من الجدول أعلاه يلاحظ أنّ جميع المعادلات إشارتها موجبة وهذا يعني أنّ هنالك علاقة طردية بين الاستثمارات العربية البيئية والنتائج المحلي الإجمالي، وهذا يتفق مع المنطق والنظرية الاقتصادية، لذا تم اختيار المعادلة النصف لوغاريتمي للطرف الأيسر وذلك لأنّها معنوية بحسب اختبار (t) و (F)، أمّا القوة التفسيرية للعلاقة (R^2) فهي (0.95)، إذ إنّ التغيرات في الاستثمارات البيئية تفسر (95%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي و(5%) عوامل أخرى غير داخلية في النموذج، أظهرت النتائج أنّ قيمة (F) معنوية إذ كانت قيمتها (0.000) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أنّ النموذج المستخدم يتجلى بدرجة معنوية عالية ويمكن استخدامه لأغراض التخطيط والتنبؤ للمستقبل، أمّا اختبار دوربن واتسن (D-W) فإنّ قيمته كانت (1.643) ،

جدول (7) : نتائج تقدير معادلة إنحدار الاستثمار البيئي في البلدان العربية في الناتج المحلي الإجمالي

النماذج والمعادلات المقدره	t Sig			F Sig	R ²	D.W	Park test
	A	B	Z				
الخطي Y = 300091.397 + 5.686 X + 1.030 Z	0.703	118.0	0.000	0.000	0.963	2.243	لا توجد مشكلة
اللوغاريتمي التام LnY = 0.169 + 0.47 lnX + 0.966 lnZ	0.740	0.053	0.000	0.000	0.980	2.295	لا توجد مشكلة
النصف لوغاريتمي للطرف الأيمن Y = -18029614.4 + 78828.435 lnX + 1446926.515 lnZ	0.000	0.056	0.000	0.000	0.970	2.355	لا توجد مشكلة
النصف لوغاريتمي للطرف الأيسر LnY = 12.985 + 1.126 X + 7.002 Z	0.000	0.002	0.000	0.000	0.952	1.643	لا توجد مشكلة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)

وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي وقد نجح النموذج في اختبار بارك (park test) أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وفي مجال التحليل الاقتصادي للنموذج المدروس فقد بلغ معامل الإنحدار (B=1.126) وهذا يعني أن زيادة الاستثمار البيئي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.126) مع ثبات العوامل الأخرى .

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات

1. تعاني بعض البلدان العربية من نقص كبير في كفاءة إجراءاتها الإدارية والمؤسسية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى كون بعض البلدان ما زالت تفرض قيوداً على تحويل وانتقال رؤوس الأموال وأسعار الصرف، وقيود على التملك ودخول القطاع الخاص بأنشطة استثمارية معينة، فضلاً عن ضعف وعدم كفاية آليات التسوية وحل النزاعات .

2. ضعف التنسيق بين الصيغ التنظيمية والتشريعات الاقتصادية الإقليمية التي تحكم العملية الاستثمارية، ونقص في الشفافية وتفشي الفساد الإداري والمالي لبعض البلدان العربية لاسيما في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الكمركية، أي رغم وجود هذه الصيغ إلا أن الكثير من البلدان لا تراعيها في تشريعاتها الاقتصادية .

3. إن أثر الاستثمارات البينية في الوطن العربي كان ضعيفاً على الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، على الرغم من الجهود المبذولة سواء على صعيد تحسين البيئة الاقتصادية أو التشريعية والقانونية المحفزة للاستثمار أو على صعيد تشجيع الاستثمارات العربية البينية، إذ كانت أفضل مدة أثرت الاستثمارات البينية في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي كان في عام 2005 .

4. أظهرت نتائج الدراسة القياسية في البلدان العربية وجود علاقة طردية بين الاستثمار البيني والناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق، لكن نتائج الدراسة كانت تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والتنبؤ للمستقبل، وبعد معالجة المشكلة باستخدام متغير وهمي أظهرت نتائج دراسته وجود علاقة عكسية بين الاستثمار البيني والناتج المحلي الإجمالي وهذا مخالف للمنطق ولكن بعد معالجة المشكلة باستخدام متغير إبطاء أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الاستثمار البيني والناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق والنظرية الاقتصادية .

ثانياً : المقترحات :

1. ضرورة توافر الإرادة السياسية لدى البلدان العربية من أجل إقامة تجمع تعاوني اقتصادي عربي، وتفعيل العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز التعاون من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي أصبح ضرورة في ظل عصر التكتلات الاقتصادية والتحديات الاقتصادية التي فرضتها التطورات الأخيرة في المنطقة العربية .

2. يجب أن تعمل البلدان العربية على رفع معدلات الادخار والاستثمار المحلي والبيئي، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل بديلاً عن الاستثمار المحلي، بل يعد مكماً له، ولدور

وأهمية الاستثمارات العربية في دفع الاقتصاد قدماً وإقامة المشروعات الرائدة التي تحقق التنمية المستدامة وتنهض بالمجتمع العربي .

3. ضرورة تعزيز القدرة على التنمية الاقتصادية من خلال التشديد على تنمية القطاعات الاستراتيجية ومجموعة الشركات الاستراتيجية والتعاون الإقليمي، وزيادة الاهتمام بالآفاق المستقبلية لتحسين مناخ الاستثمار في الوطن العربي .

المصادر

- 1- البنك الدولي، 2016، الموقع الإلكتروني : <http://www.albankaldawli.org> .
- 2- بوخاري ، عبد الحميد ، 2010، " الاستثمارات العربية البينية الواقع والآفاق " ، مجلة الباحث جامعة ورقلة، عدد 7 .
- 3- سالم ، د. عادل طالب ، 2012، " أهمية العوامل المؤثرة في الإصلاح الإداري لمواجهة الفساد العراق نموذجاً " ، بحث تطبيقي غير منشور، المعهد الطبي التقني، بغداد، العراق .
- 4- السعودي ، جميل الزيدتين ، 1999، " أساسيات في الجهاز المالي (المنظور العملي) " ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن .
- 5- السيفو، د. وليد إسماعيل وآخرون، 2006، " أساسيات الاقتصاد القياسي " ، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- 6- شكري، علاء والمطيري، عبد الله بدر باخت، 2009، مناخ الإستثمار في الوطن العربي، بحث بصفة ال BDF .
- 7- صندوق النقد العربي، منظمة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العرب تعني بأداء الأسواق المالية العربية، الموقع الإلكتروني : <http://www.amf.org.ae/ar>
- 8- العدل، محمد رضا، 2003، الاستثمار في المنطقة العربية ومواجهة التوترات الراهنة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر .
- 9- علوان ، د.قاسم نايف ، 2009، " الإدارة والاستثمار بين النظرية والتطبيق " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن .
- 10- قويدري، محمد، و فرحي، محمد، 2004، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، بحوث الندوة الدولية : التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية - العربية .

- 11- لوعيل ، بلال ، 2015، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البنينة، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد سبعون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .
- 12- المجذوب ، د.أسامة ، 2000، " العولمة والاقليمية " ، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر .
- 13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2002، 2015، الكويت، الموقع الالكتروني : <http://www.iaigc.net>
- 14- الموقع ISSUU ، 2016، الموقع الالكتروني : <https://issuu.com>
- 15- الموقع البريطاني (AON)، 2014، خريطة الأخطار السياسية والأمنية المتعلقة بالارهاب ، لندن : <http://www.wikinvest.com>